

الذي اشتركا فيه كان فاسد في اصله لخالفه النص والقياس الصحيح فالذي طرده أكثر فأكثر
 وشناخضار من هذا الذي تضمنه وهذا شأن كل من وافق غيره على قياس ليس موقف نفس
 الأمر حتى وكان أحد همام من النصوص في مواضع ما يخالف ذلك القياس وهذا يستتبعه
 الفقهاء في مواضع كثيرة الاستحسان فيجوز للفائدين بالاستحسان الذي يشتمل تركوا
 فيه القياس لنص خير أم من الذين طردوا القياس وتركوا النص ولهذا يرى عن أبي
 حنيفة أنه قال لا يأخذوا بما ييسر من قولكم إن أخذتم بما ييسره خرمتم لللال
 ورحمتم للعلم فإخترنا كثير الطرد لما ينظر من القياس مع قله عليه بالنصوص وكان
 أبو يوسف نظره بالعكس كان أعلم بالحدوث منه ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها
 في أصحابه عاصمها قياسية ولا يكون الاقوال المصنوعة عند التأمل وتوجه المسائل التي
 يخالف فيها أبو يوسف بالاستنباط واتبعه محمد بن علي ما عاينها اتبع فيها النصوص =
 والاعتناء بالصحة لأن أبو يوسف رجل بعد موت ابن حنيفة إلى الحجاز واستناد من
 علم السنن التي كانت عندهم مالم تكن مشهوره بالكوفة وكان يقول لورأي صاحب
 ما رأيت لرجع كما رجعت لعله بأن صاحبها ما كان يقصد الاتباع الشرعية لكن
 قد يكون عند غيره من علم السنن مالم يبلغه وهذا أيضا حال كثير من الفقهاء وبعضهم
 مع بعض فيما اشتهر عليه من قياس لم تثبت صحته بالأدلة المحتملة فإن الموافقة
 فيه توجب طرده ثم أهل النصوص قد يفتضرونه والذين لا يطردونه النصوص يطردونه
 وكذلك هذه حال أكثر من حكمه أهل الإنبات مع مشكلة الغنائم في مسائل الصفات
 والقدرة وغير ذلك قد يوافقونهم على قياس فيه نفي ثم يطرده أو تلك فيفتنون بها
 أثبتته النصوص والمنهية لا تتفعل ذلك بل لا بد من القول بموجب النص فرمما
 قالوا ببعض معاشها ورما فترقا بفرد ضعيف وأصل ذلك موافقة أولئك على
 القياس الضعيف وقد كان في مثل مسائل الجسم والجوه وغير ذلك ويمكن أن تجد هذا
 حال من اعان ظمنا في الأفعال فإن الأفعال لا تتبع الأعمى إرادة فالظالم يطرد إرادته

طريقا

فحسب من اعانه أو يصيب ظمنا لا يختار هذا فيريد المعبين ان ينقض الطرد ويخص
 صلته ولهذا يقال من اعان ظمنا بل به وهذا عام في جميع الظلمة من أصل الأقوال
 والأعمال وأهل البع والنحو وكل من خالف الكتاب والسنة من غير أمر أو عمل
 فهو ظالم فإن الله امر بل يره ليقوم الناس بالتسط ومحمد لله عليه وسلم اعظمهم
 وقد بين الله سبحانه له من التسط مالم يبيده غيره واقدح على مالم يقدر غيره
 قصاصه يفعل ويأمر بما لا يأمر به غيره ويفعله وذلك ان بني آدم في كثير من المواضع
 قد لا يعرفون حقيقة التسط ولا يقدر من على فعله بل ما كان اليه اقرب وبها غيره
 كان امثل وهو الطريقة المثلى وقد بسطنا هذا في مواضع قال تعالى (واقتروا
 الوزن بالتسط) لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال فاستقر الله ما استقرتم
 وقال صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 والمقصود ان ما عند علم المؤمنين وعلمهم أهل السنة والجماعة من المعرفة واليقين
 والطمانينة والجزم للحق والقول الثابت والقطع بما هم عليه لا يأتون فيه الا من
 سلبه الله العقل والدين وهب ان الخالف لا يسلم ذلك فلا يرب انهم يخبرون عن
 انفسهم بذلك ويقولون انهم يجدون ذلك وهو وظائفه يخبرون بعد ذلك ولا
 يجدون عندهم الا الرب فأبى المطالفتين احق بان يكون كلامها (موصوفا) بالخشو
 او يكون اولي بالجهل والضلال واللامك والمحال وكلام المشايخ والائمة من أهل السنة
 والفتوة والمعرفة في هذا الباب اعظم من ان نطيل به للكتاب
 (الوجه الثاني) انك تجد أهل العلم أكثر الناس اشتغالهم قول ان قول جزيبا
 بالقرن في موضع وجزما بنقيضه وتكفيه قاطله في موضع آخر وهذا ادليل عدم اليقين
 فان الايمان كما قال فيه تحضر مسائل الميقان عن اسمعيل النبي صلى الله عليه وسلم
 على رجح العلم منهم عن دينه بخطه له بعد ان يدخل فيه قال لا قال وقد كلف
 الايمان اذا خالط بشائسته القلوب لا يخطئه احد ولهذا قال بعض السلف